بسم الله الرحمن الرحيم

تقسيم الجملة بين ابن إياز البغدادي(681 ه) و ابن هشام الأنصاري (761 ه)[1]

الدكتور محمد الدحماني[2]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

ملخص:

من المعلوم أن الحديث عن الجملة و أقسامها مصطلحا ومفهوما، اقترن عند الدارسين بابن هشام الأنصاري الأنصاري، باعتباره أول من خص الجملة بتأليف مستقل، وباعتباره السباق إلى العناية بدراستها وتقسيمها. لقد كان هذا الرأي الباعث الأساس على إثارة هذا الموضوع وبسط مجموعة من التساؤلات حوله من قبيل: هل كان ابن هشام فعلا أول من تناول الجملة بالدرس والتحليل و أفرد لها حيزا خاصا بها؟ هل ذهب ابن هشام مذهب غيره في تقسيم الجملة أم أنه كان سباقا إلى هذا التقسيم؟ هل يمكن اعتبار كتابه المغني أول كتاب أفرد فيه مبحث مستقل للجملة؟ سيحاول البحث الإجابة عن هذه التساؤلات وتوضيح مجموعة من الإشكالات المتصلة بدراسة النص النحوي التراثي بصفة عامة.

مصطلحات مفتاحية: ابن هشام – ابن إياز - الجملة – تقسيم الجملة – الدرس اللغوي.

مقدمة:

يسعى البحث إلى إثارة تساؤلات حول موضوع شغل الباحثين والدارسين لفترات من الزمن، هو موضوع الجملة و أقسامها في الدرس النحوي العربي قديمه وحديثه. ويبدو للوهلة الأولى أن هذا الموضوع قد احترق بحثا وسالت فيه الأقلام بكثرة، وهذا و اقع وجب الإقرار به وعدم تجاهله؛ فقد تكاثرت فيه الأبحاث، وتناسلت فيه الدراسات، ونشرت حوله الكتب

---

[1] - نشر البحث ضمن كتاب جماعي بعنوان: "النص التراثي اللغوي والأدبي: إشكال القراءة والتجديد" منشورات مختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية، بكلية الآداب ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، مطبعة إنفوبرنت بفاس، سنة 2021م، رقم الإيداع القانوني: MO4241 2021 / 5-343-34-9920-978 (ISSN)

[2] - أستاذ باحث بمختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية، كلية الآداب ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس، المغرب.

والمقالات بصورة تكاد تقنع من يفكر في الخوض فيه بتركه والانصراف عنه إلى غيره. غير أني أوجدت لنفسي مناسبة لمراجعة هذا الموضوع ومسوغا لإثارة بعض التساؤلات حوله. فأما المناسبة فكانت علمية بامتياز، ويتعلق الأمر بمناقشة علمية لأطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه بإحدى الكليات المغربية، كنت عضوا فيها، حيث عني الموضوع المقترح للمناقشة بدراسة مقارنة لأحد المفاهيم المركزية في الدرسين اللسانيين العربي والغربي ألا وهو مفهوم التركيب الذي اجتذب معه مفهوم الجملة في الفكر النحوي العربي. وأما المسوغ فهو التوصل إلى معطيات نصية تجيز مراجعة بعض الأحكام المستحكمة حول مفهوم الجملة في الدراسات اللغوية. ففي سياق فحصي للأطروحة وتتبعي للتحليل الذي أداره الباحث حول مفهوم التركيب في الدرس النحوي العربي، أثار انتباهي أمر مهم يتعلق بالحديث عن الجملة مصطلحا ومفهوما، وعن تقسيمها عند ابن هشام الأنصاري، حيث تبين أن الباحث حذا حذو عدد من الدارسين الذين اعتبروا أن ابن هشام أول من خص الجملة بتأليف مستقل، و أنه السباق إلى العناية بدراستها وتقسيمها. لقد كان هذا الرأي الباعث الأساس على إثارة هذا الموضوع وبسط مجموعة من التساؤلات حوله من قبيل: هل كان ابن هشام فعلا أول من تناول الجملة بالدرس والتحليل والتقسيم و أفرد لها حيزا خاصا بها؟ هل ذهب ابن هشام مذهب غيره في تقسيم الجملة أم أنه كان سباقا إلى هذا التقسيم؟ هل يمكن اعتبار كتابه المغني أول كتاب أفرد فيه مبحث مستقل للجملة؟

إن بسط هذا الموضوع قد يفضي إلى الوقوف على إشكالات أخرى متعلقة بو اقع دراسة التراث النحوي العربي وضرورة إعادة قراءته في ضوء المتغيرات العلمية الجديدة والمعطيات النصية المستجدة جراء تحقيق نصوص نحوية جديدة وطبعها ونشرها. فمما لا شك فيه أن عملية تحقيق النصوص شهدت منذ الثمانينيات والتسعينيات، من القرن الماضي إلى اليوم، حركة كبيرة أفرزت ظهور عدد من الكتب والمصنفات النحوية ذات القيمة العلمية المؤثرة في مسار الدرس النحوي العربي، ومما لا شك فيه أيضا أن يكون لتحقيق عدد من المصنفات والكتب النحوية أثر في تحويل مسارات الدرس النحوي وتوجيهها إلى مراجعة بعض الآراء، أو إعادة النظر في بعض الأحكام التي صدرت في فترات زمنية معينة، ووفق معطيات معرفية ونصية محددة.

سيحاول البحث الإجابة عن هذه التساؤلات، والوقوف على بعض هذه الإشكالات من خلال مصدرين من أهم المصادر النحوية هما: "قواعد المطارحة في النحو" لابن إياز البغدادي(ت681ه). ورسالة في "الجمل التي لها محل من الإعراب" لابن أم قاسم المرادي(ت749ه).

1- الدرس اللغوي الحديث وتقسيم الجملة عند ابن هشام:

إن اللافت للانتباه حين تقليب صفحات عدد من الكتب والدراسات حول مفهوم الجملة في الدرس النحوي العربي الحديث، هو أن جل الدارسين والباحثين[1] أقروا بأولية ابن هشام وأسبقيته في العناية بمفهوم الجملة وتقسيمها، و إفرادها ببحث مستقل، واعتبروا أيضا كتابه المغني المرجع الوحيد الذي يرجع إليه حين التأصيل لمفهوم الجملة وتقسيماتها. واللافت للنظر أيضا هو أن هذا الرأي القائل بأسبقية ابن هشام ظهر منذ حوالي نصف القرن، وظل رائجا تتقاذفه أقلام الباحثين وتلهج به ألسنة الطلاب والباحثين دون أدنى مراجعة أو تأمل أو إعادة نظر، على الرغم من ظهور نصوص نحوية جديدة بعد تحقيقها ونشرها؛ ومن الطبيعي أن تحمل هذه النصوص المحققة جديدا قد يكون له أثر في تغيير بعض الحقائق أو نقض بعض الأحكام أو تهذيبها على الأقل تبعا لما قد تجود به من معطيات جديدة.

توضيحا لما سبق، سنعرض باختصار لبعض الدراسات المنجزة حول الجملة وتقسيماتها، وسنقتصر في هذا المقام على أقدم هذه الدراسات وأظهرها، باعتبارها تشكل الأساس الذي بنيت عليه معظم الدراسات التي تلتها وجاءت بعدها، والقصد إلى كتابين: الأول: "الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري" للدكتورة أميرة علي توفيق الذي صدر عن مكتبة الزهراء بمصر سنة 1971م. والكتاب الثاني: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" للدكتور

---

[1] نستثني هنا بعض الدراسات التي أشارت إلى احتمال أسبقية المرادي في تقسيم الجملة إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب، نذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي قدمت بها الدكتورة سهير محمد خليفة تحقيقها لرسالة المرادي "جمل الإعراب". انظر: رسالة في جمل الإعراب لبدر الدين بن قاسم المرادي، تح: د. سهير محمد خليفة، ط:1، 1987م، ص: 5-6. ومنها ما جاء في مقدمة كتاب "توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك" للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:1، 1428ه/ 2008م.

فخر الدين قباوة، الصادر عن دار القلم سنة 1989م. كما سنشير إلى دراسات أخرى سارت على المنوال نفسه في ثنايا هذا العرض.

لعل أقدم رأي يهتدى إليه في هذه المسألة يرجع إلى دراسة أجرتها الدكتورة أميرة علي توفيق بعنوان "الجملة الاسمية عند ابن هشام"، ونشرت عام 1971م، لقد أشارت الباحثة في مقدمة كتابها إلى قلة عناية النحويين بالجملة وأكدت أن ابن هشام كان أول من كتب عنها تحت عنوان مستقل، تقول: "على الرغم من الأهمية الكبيرة للجملة في التعبير والإفصاح والتفاهم، فقد كان حظها من عناية النحاة قليلا جدا، إذ لم يتعرضوا للكلام عليها إلا في ثنايا موضوعات أخرى، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا عرضا في طيات الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلا مضطرين حين يعرضون في أبواب المبتدأ والخبر والنعت والحال[1] عن الخبر والنعت والحال الجملة، وكذلك حين يتكلمون في موضوع الشرط الذي ينبني على جملتين " جملة الشرط وجملة الجواب"، وغير ذلك من الموضوعات المتفرقة بين دفتي كتاب النحو. ولا أعلم من النحاة من عني بالجملة وأنواعها و أقسامها وكتب عنها تحت عنوان مستقل غير ابن هشام الأنصاري في كتابه "المغني""[2] .

فالدكتورة أميرة علي توفيق تقر إقرارا واضحا بأنها لا تعلم من النحاة من عني بالجملة وأنواعها و أقسامها وكتب عنها تحت عنوان مستقل غير ابن هشام، كما تؤكد أن حديث النحاة عن الجملة ارتبط بحديثهم عن أبواب نحوية محددة، وفي ذلك ما يدل على أنهم لم يعنوا بها ولم يخصوها بكتاب أو باب مستقل.

والرأي نفسه نصادفه عند الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه "إعراب الجمل وأشباه الجمل" الذي صدر عن دار القلم العربي بحلب عام 1989م، يقول: "لقد تعرض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب من "إعراب الجمل وأشباه الجمل"، ولم يخلص له واحد منهم كتابا مفصلا يشفي الغليل، ويوضح السبيل. وكان ابن هشام رائدا لامعا في هذه الحركة، حين خص هذا الموضوع بعناية فائقة، في كتابه "مغني اللبيب"، فجمع مادة ضخمة فتحت بابا لم يكن له مثيل. وقد تبعه النحويون بعده، يدورون في فلكه، فيفسرون عباراته، ويلحقون بها

---

[1] لعل كلمة سقطت من الأصل هي"للحديث" وبها يستقيم الكلام كالآتي: "ولم يشيروا إليها إلا مضطرين حين يعرضون، في أبواب المبتدأ والخبر والنعت والحال، للحديث عن الخبر والنعت والحال الجملة".

[2] الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، د. أميرة علي توفيق، مكتبة الزهراء، مصر، 1971م، ص:5.

الشواهد والأمثلة، دون أن يحاولوا وضع لبنات فيما أسس وشاد. ولذلك بقي هذا الموضوع مرتبطا بالقرن الثامن، وصنيع ابن هشام، لم يدخله بارقة من البحث والتنقيب"[1].

ويمضي الدكتور قباوة متحدثا عن سلطان ابن هشام الذي لا يزال قاهرا في هذا الميدان، وعن المصادر التي رجع إليها وجمع منها مادة كتابه فيقول: "كان سلطان ابن هشام، وما يزال، قاهرا في هذا الميدان، فإذا أنا مشدود إلى حرمه، أستمد أصول البحث، وشواهده. ولكنني، في الوقت نفسه، لم أرتبط بكل ما قرره، أو أشار إليه. وإنما رجعت إلى أسلافه، ومعاصريه، وخالفيه، فصحبت منهم فحول العربية، كالخليل، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، والمازني، والمبرد، وثعلب، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، وابن درستويه، والفارسي، والسيرافي، وابن جني، والزمخشري، وابن السيد، وابن مضاء، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان، والدماميني، والشمني، والسيوطي، والأشموني، والصبان، والدسوقي، والأمير"[2].

خلاصة ما ورد في النص المذكور أن ابن هشام كان رائدا لامعا حين ألف كتابه المغني الذي فتح به بابا لم يكن له مثيل؛ وأن النحويين بعده تبعوه في ذلك دون أن يحاولوا وضع لبنات فيما أسس وشاد؛ وأن موضوع الحديث عن الجملة وأقسامها ظل مرتبطا بالقرن الثامن وصنيع ابن هشام لم يدخله بارقة من البحث والتنقيب، وأن سلطان ابن هشام كان وما يزال قاهرا في هذا الميدان، وأنه رجع إلى أسلاف ابن هشام ومعاصريه وخالفيه من فحول العربية من الخليل إلى الدسوقي والأمير وصحبهم وجمع مادتهم وصنف مذاهبهم ليخلص إلى الحقيقة.

لقد تواتر هذا الرأي عند عدد من الدارسين، ولا يزال إلى اليوم، ويمكن أن نضرب مثلا بالدكتور حسين منصور الشيخ الذي ذهب مذهب الدكتور فخر الدين قباوة والدكتورة أميرة علي توفيق، وذلك في كتابه "الجملة العربية: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية" الصادر سنة 2009م، حيث تحدث عن الجملة المعربة وغير المعربة معتبرا أن ابن هشام أول من أفرد لها بابا خاصا، يقول: "لعل التقسيم الأكثر تداولا للجملة في الدراسات النحوية بعد تقسيمها إلى اسمية وفعلية، هو هذا التقسيم، حيث تقسم الجملة إلى: جملة لها موقع إعرابي، وأخرى لا موقع إعرابيا لها. وأن هشام الأنصاري(ت761هـ) يعد أول من أفرد لها بابا خاصا لبحثها

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط:5، 1989م، ص: 5.

[2] إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: 6.

نحويا، حيث عقد بابا لدراسة الجمل التي لا موقع إعرابيا لها وآخر للجمل ذات الموقع الإعرابي"[1].

يلاحظ إذن أن هذه الآراء تكاد تجمع على أن ابن هشام الأنصاري هو أول من عني بالجملة وخصها بمبحث مستقل، في حين تُغيب جهود بعض النحويين الذين تناولوا الجملة بالدرس والتحليل والتقسيم، وخاصة منهم ابن إياز البغدادي، والمرادي. وبالرجوع إلى قائمة فحول العربية التي اعتمدها الدكتور قباوة في جمع مادة كتابه "إعراب الجمل وأشباه الجمل"، يتضح أنها تخلو من ذكر هذين العلمين اللذين سبقا ابن هشام إلى دراسة الجملة، وتقسيمها إلى ما له محل من الإعراب وما لا محل له، وخصها كل منهما ببحث مستقل. فالمرادي كتب رسالة مستقلة في الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها. وابن إياز خصص المقدمة الرابعة من كتابه "قواعد المطارحة في النحو" لـ "الجمل التي لها محل من الإعراب".

يلاحظ إذن أن بعض النحويين من أسلاف ابن هشام عنوا بدراسة الجملة وأنواعها وأقسامها واختلفوا في ذلك اختلافا ظاهرا تكشف عنه آراؤهم المتناثرة في بطون مصنفاتهم، وهذا سيوضحه المبحث الموالي.

2-الجملة وتقسيمها قبل ابن هشام:

قسم النحويون الجملة باعتبارات مختلفة: وظيفية، وتركيبية، وإعرابية أو موقعية[2].

فبالاعتبار الأول قسمت إلى خبرية وإنشائية؛ وبالاعتبار الثاني قسمت إلى اسمية وفعلية، وفي إطار هذا التقسيم قسمت الجملة إلى كبرى وصغرى وقسمت الكبرى إلى ذات الوجه وذات الوجهين، وبالاعتبار الثالث قسمت إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب.

---

[1] الجملة العربية: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، د. حسين منصور الشيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط:1، 2009م، ص:61.

[2] انظر: الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:2، 2001م، ص: 135

فبخصوص تقسيم الجملة بالاعتبار الوظيفي، فقد اختلف في ذلك حيث قسمها بعض النحويين إلى خبرية وطلبية و إنشائية، وقسمها آخرون إلى خبرية و إنشائية، قال ابن هشام: " انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، و إنشاء، وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو "قام زيد" و"ما قام زيد"، وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا؛ فإن تأخر عنه فهو الطلب...وإن اقترنا فهو الإنشاء...وهذا التقسيم تَبعتُ فيه بعضَهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر و إنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء"[1].

وقال ابن الحاجب: "الكلام ينقسم إلى الجملة الإنشائية وإلى الجملة الخبرية. فالخبرية: كل جملة عن متعلق علمٍ تحقيقا أو تقديرا. والإنشائية: كل جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلق العلم به. وبيانه أنك إذا قام بنفسك طلب الماء من زيد وعلمت حصول ذلك الطلب، فإذا قصدت التعبير عن الطلب باعتبار تعلق العلم به قلت: طلبت من زيد ماء. فإن قصدت إلى التعبير عن نفس الطلب من غير نظر إلى تعلق العلم به قلت: اسقني"[2].

أما تقسيم الجملة بالاعتبار التركيبي، فقد اختلف فيه النحويون أيضا، فأبو علي الفارسي جعل الجملة أربعة أقسام، يقول: "وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل. والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع أن تكون ظرفاً. فالأول كقولنا: زيد قام, وزيد قام أبوه... والثاني أن يكون خبر المبتدأ جملة مركبة من ابتداء وخبر وذلك نحو: زيد أبوه منطلق، وعمرو غلامه خارج...والثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطاً وجزاءً. وذلك نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وبشر إن تعطه يشكر عمرو...والرابع الظرف. والظرف على ضربين ظرف من المكان وظرف من الزمان"[3].

وأشار الجرجاني إلى مذهب أبي علي ثم خالفه، حيث قال: "اعلم أن الجمل على أربعة أضرب...فالأول: نحو زيد منطلق، وأخوه خارج، وهو الجملة من المبتدأ والخبر. والثاني نحو خرج أبوه، وقام غلامه. وهذا هو الجملة من الفعل والفاعل. والثالث: إن تضربْه يضربك، وهو الجملة من الشرط والجزاء. والرابع نحو في الدار وخلفك ويوم الجمعة، وهو الجملة من

---

[1] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ص: 32.

[2] أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409 هـ - 1989 م، ج2، ص: 781- 782.

[3] كتاب الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط:2، 1996م، ص: 92-95.

الظرف"[1]. غير أنه أرجع هذه الأقسام الأربعة إلى اثنتين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية، يقول: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر"[2].

وذهب الزمخشري مذهب أبي علي والجرجاني فقسم الجملة إلى أربعة أقسام كذلك هي: الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية، قال في المفصل: "والجملة على أربعة أضرب فعليه واسمية وشرطية وظرفية. وذلك زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر أن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"[3].

غير أن ابن يعيش كان له رأي آخر، إذ أرجع القسمة الرباعية إلى قسمة ثنائية: جملة فعلية وجملة اسمية، وذلك على اعتبار أن الجملتين الظرفية والشرطية ترجعان في أصلهما إلى الفعلية، وكأنه بذلك يو افق الجرجاني في مذهبه، يقول ابن يعيش معلقا على الزمخشري: "واعلم أنّه قسم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيةٍ، وظرفيّةٍ، وهذه قِسْمَةُ أبي عليّ، وهي قسمةٌ لفظيّةٌ، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّةٌ واسميّةٌ، لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركَّبةٌ من جملتَين فعليّتَيْن: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو "اسْتَقَرَّ"، وهو فعل وفاعلٌ"[4].

أما ابن هشام فذهب مذهبا مخالفا إذ قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الظرفية، وخصص لها مبحثا سماه "انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية"، وعرف كل واحدة منها بقوله: "فالاسمية هِيَ الَّتِي صدرها اسْم كزيد قَائِم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عِنْد من جوزه وَهُوَ الْأَخْفَش والكوفيون. والفعلية هِيَ الَّتِي صدرها فعل كقام زيد وَضرب اللص وَكَانَ زيد قَائِما وظننته قَائِما وَيقوم زيد وقمْ. والظرفية هِيَ المصدرة بظرف أَو مجرور نَحْو أعندك زيد وأفي الدَّار زيد إِذا قدرت زيدا فَاعِلا بالظرف والجَار وَالمجْرُور لَا بالاستقرار المَحْذُوف ولَا مُبْتَدأ مخبرا عَنهُ بهما وَمثل الزَّمَخْشَرِيّ لذَلِك بـ فِي الدَّار في قَوْلك زيد فِي الدَّار، وهُوَ مَبْنِيّ على أَن الِاسْتِقْرَار المُقدر فعل لَا اسْم وعَلى أَنه حذف وَحده و انتقل الضَّمِير إِلَى الظّرْف بعد أَن عمل فِيهِ"[5].

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م، ج1. ص: 274.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 244.

[3] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط:1، 1993م، ص: 44.

[4] شرح المفصل، ابن يعيش، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2001م، ج1. ص: 229.

[5] مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت، ط: 5، 1979م، ص:492.

وفي إطار تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية قسم النحويون الجملة إلى كبرى وصغرى، كما قسمت الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين، وتظهر هذه القسمة بوضوح عند ابن هشام في كتابه المغني حيث يقول: "الكُبْرَى هِيَ الاسمية الَّتِي خَبَرهَا جملَة نَحْو: زيد قَامَ أَبوهُ وَزيد أَبوهُ قَائِم، وَالصُّغْرَى هِيَ المبنية على الْمُبْتَدَأ كالجملة المخبر بهَا فِي المثالين"[1]. غير أن ابن هشام لم يسبق إلى هذا التقسيم، فقد تبين، بعد الرجوع إلى عدد من المصادر، أن النحويين قبل ابن هشام تداولوا هذه المصطلحات وميزوا بينها في مواطن متفرقة من كتبهم، ويمكن الاستدلال على ذلك ببعض النصوص وذلك كالآتي:

أورد ابن الخباز(ت638هـ) مصطلحي الجملة الكبرى والجملة الصغرى في كتابه "توجيه اللمع" حيث قال: "تقول: زيد (يقوم) وإذن يخرج، فيجوز في يخرج الرفع والنصب بتأويلين مختلفين: إن عطفت يخرج على يقوم رفعت، وإن عطفته على: زيد يقوم نصبت، وهذا الذي يقال فيه: الجملة الصغرى، والجملة الكبرى"[2].

واستعمل ابن يعيش(ت643هـ) مصطلحات: الجملة الكبرى، والجملة الصغرى، والجملة ذات الوجهين، وذلك في سياق شرحه لكلام الزمخشري، حيث قال: "قال صاحب الكتاب: "فأما إذا قلت: "زيدٌ لقيت أباه، وعمرًا مررت به"، فذهب التفاضل بين رفع "عمرو" ونصبه، لأن الجملة الأولى ذات وجهين". قال الشارح: قد تقدّم من قولنا أنّه إذا كان الكلام مبتدأً وخبرًا، وعطفتَ عليه جملةً، في أوّلها اسمٌ، وبعده فعل و اقعٌ على ضميره، كان الاختيارُ رفعَ الاسم الثاني بالابتداء، نحوَ قولك: "زيدٌ أخوك، وعمرٌو كلّمتُه"، لأنّه لم يتقدّم الجملةَ الثانيةَ ما يصرفه إلى النصب، فجرى كحاله لو لم تتقدّمه جملةٌ أصلًا. فأمّا إذا كان الكلام مصدَّرًا بفعلٍ، كان الاختيارُ في الاسم الذي في الجملة الثانية النصبَ على إضمار فعل على ما أصّلناه. فإذا قلت: "زيدٌ لقيتُه"، ففيه جملتان: إحداهما اسميّةٌ، وهي الجملة الكبْرَى التي هي المبتدأ والخبر، وهي "زيدٌ لقيته" بكمالها. والثانيةُ فعليّةٌ، وهي الخبر الذي هو "لقيته" وهي الجملة الصُّغْرَى. فالجملةُ الأولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد. والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في "زيدٌ قائمٌ"

---

[1] مغني اللبيب، ص: 492.

[2] توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط:1428،2هـ/ /2007 م، ج1، ص: 359.

وشِبْهِه..."[1]. وقال في موضع آخر متحدثا عن الجملة ذات الوجهين: "لأن الجملة الأولى ذاتُ وجهَيْن" يعني أنّها مشتمِلةٌ على جملة اسمية وجملة فعلية، فهي ذات وجهين لذلك..."[2].

واستعمل الحافظ المنتجَب الهمذاني (ت643ه) مصطلح "الجملة الكبرى" في سياق إعرابه لقوله تعالى: ﴿والسماءَ رفعها﴾، وذلك في كتابه "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد"، حيث قال: "وقرئ: (والسماءُ) بالرفع، مصروفًا إلى الجملة الكبرى عطفًا عليها، وهي ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، كذلك رُكِّبَ ما عطف عليها من مبتدأ وخبر، لتكونا على شكل واحد"[3].

واعتمد ابن الصائغ (ت720ه) المصطلحين معا في كتابه "اللمحة في شرح الملحة" فقال: "[وإذن أَخْرُجَ] فمن رفع كان عاطِفًا لها على الجُملة الصّغرى، ومَن نصب كان عاطفًا على الجُملة الكبرى؛ وبه قرأ القُرّاء السّبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ﴾"[4].

وبذلك يتضح أن السبق في استعمال مصطلحي الجملة الكبرى والجملة الصغرى كان لعدد من النحويين من أسلاف ابن هشام، وأن ابن هشام كان له الفضل في جمع ما تناثر حولها من آراء، وإعادة صياغتها وعرضها بطريقة منتظمة في كتابه المغني.

أما فيما يتعلق بتقسيم الجملة بالاعتبار الإعرابي أو الموقعي، فقد سبقت الإشارة إلى أن ابن إياز والمرادي سبقا ابن هشام إلى الحديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، و أفردا لها حيزا خاصا بها، فابن إياز خصص المقدمة الرابعة من كتابه للجمل التي لها محل من الإعراب، والمرادي كتب رسالة في الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها.

3-تقسيم الجملة عند ابن إياز والمرادي:

---

[1] شرح المفصل، ج1، ص: 405.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 406.

[3] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعرابٌ، معانٍ، قراءات) الحافظ المقرئ المنتجَب الهمذاني، حقق نصوصه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط:1، 1427ه/2006م، ج6، ص:26.

[4] اللمحة في شرح الملحة، أبو بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط:1، 1424ه/2004م، ج2، ص: 826. وتواتر ورود هذه المصطلحات في مصادر أخرى منها: الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفدا الملك المؤيد (ت732ه)، تح: رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ج1، ص: 174؛ وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745ه)، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، 1998م، ج4، ص:2171؛ وفتوح الغيب(حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الطيبي(ت743)، تح: إياد محمد الغوج، ط:1، 2013م، ج10، ص:131.

يستخلص مما سلف أن ابن هشام لم يكن أول من تحدث عن الجملة و أقسامها، ولم يكن أول نحوي أفرد للجملة بابا نحويا خاصا، و أنه مسبوق في ذلك بجهود بعض النحويين، نذكر منهم على وجه الخصوص ابن إياز البغدادي(681ه)، وبدر الدين بن قاسم المرادي(749ه). فكيف قسم ابن إياز والمرادي الجملة ؟

1.3. الجملة التي لها محل من الإعراب عند ابن إياز البغدادي(ت681ه):

قبل استعراض تقسيم ابن إياز للجملة التي لها محل من الإعراب، يحسن تقديم تعريف مقتضب عنه وعن كتابه.

هو الحُسيْن بن بدر بن إياز بن عبد الله أَبو مُحَمَّد العَلامَة جمال الدّين، يقول السيوطي: "كذَا سَاق نسبه ابْن رَافع فِي تَارِيخ بَغْدَاد، وَقَالَ: كَانَ أوحد زَمَانه فِي النَّحْو والتصريف. قَرَأَ على التَّاج الأرموي، وَقَرَأَ عَلَيْهِ التَّاج بن السباك، وَسمع من ابْن القبيطي جُزْءا وَلم يحدث بِهِ، وَأَجَازَ لَهُ الشُّيُوخ؛ وَكَانَ دَمِثَ الْأَخْلَاق. وَمن تصانيفه: قَوَاعِد المطارحة، والإسعاف فِي الخلاف. مَاتَ لَيْلَة الخَمِيس ثَالِث عشرى ذِي الحجَّة سنة إِحْدَى وَثَمَانِينَ وسِتمِائَة. وَقَالَ الصَّفَدِي: ولِيَ مشيخة النَّحْو بالمستنصرية. وَقَالَ الشّرف الدمياطي: رَأَيْته شَابًّا فِي زِيّ أَوْلَاد الأجناد، يقْرَأ النَّحْو على سعد بن أَحْمد البَيَانِي. وَقَالَ أَبُو حَيَّان: ابْن إياز أَبُو تعاليل. وَقَالَ ابْن مَكْتُوم: لم أطلع لَهُ على غوامض فِي النَّحْو. وَله شرح الضَّرُورِيّ لِابْنِ مَالك، شرح فُصُول ابْن معط"[1].

وجاء في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة أن اسمه هو "الحسين بن أبان النحوي البغدادي، المنعوت بالجَمال. إمام متأخر. أخذ عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أبي أحمد بن أحمد الجذامي، البياني البغدادي. له مصنفات منها: "شرح الفصول" وقلما يوجد به نسخة صحيحة، و"قواعد المطارحة" و"شرح ضروري التصريف" لابن مالك، و"كتاب في المسائل الخلافية". وكان ذا حفظ حسن. ثقة فيما يكتب ويقول. مدرس النحو بالمستنصرية. مات سنة 674"[2].

---

[1] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ج 1. ص: 532.

[2] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة، ط:1، 1421ه/ 2000م، ص: 122.وينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تح: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط:1، 2005م-1426ه، ص:193.

يعتبر ابن إياز من علماء النحو البغداديين المتأخرين، خلف مصنفات في علمي النحو والصرف هي: "قواعد المطارحة في النحو" و"المحصول في شرح الفصول" و"شرح التعريف بضروري التصريف" وهي محققة مطبوعة، و"الإسعاف بتتمة الخلاف" وهو كتاب مفقود[1].

أما كتابه "قواعد المطارحة في النحو" فقد وضعه ابن إياز على خمس مقدمات: المقدمة الأولى: في أقسام الكلمة، والمقدمة الثانية: في العوامل، والمقدمة الثالثة: في المعمولات، والمقدمة الرابعة: في الجمل التي لها محل من الإعراب، والمقدمة الخامسة: في الحروف والأدوات. وأتبع هذه المقدمات بابا واسعا أطلق عليه اسم "النتيجة"، وهو باب للمطارحة والتطبيق، والمناقشة والتحليل والتعليل لما يزيد على مائة شاهد شعري، تحليلا لغويا شاملا على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي والنحوي، رابطا إياه بالدلالة والمعنى[2].

وما يعنينا من هذه المقدمات الخمس المقدمة الرابعة في الجمل التي لها محل من الإعراب.

لقد قدم ابن إياز للمقدمة الرابعة في الجمل التي لها محل من الإعراب بقوله: "اعلم أن الجملة إنما يُحكم عليها بالإعراب تقديرا في مواضع"[3]، ثم بدأ في عرض هذه الجمل، فبدأ بالجملة الواقعة خبرا، فالجملة الواقعة مفعولا، فالجملة الواقعة صفة، فالجملة الواقعة حالا، فالجملة الواقعة مضافا إليه، فالجملة الواقعة مقولا للقول، فالجملة الواقعة جواب شرط بعد الفاء، ثم الجملة الواقعة بعد حتى. ويمكن عرض هذه الأنواع من الجمل كالآتي:

1- جملة الخبر:

وهي التي يسميها النحويون "الجملة الواقعة خبرا"، وهي التي تقع في موقع خبر المبتدأ، وتكون اسمية مثل: زيد أبوه منطلق، فزيد هو المبتدأ، وخبره هو الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر" أبوه منطلق"، وتكون فعلية مثل: زيد انطلق أبوه. يقول ابن إياز: "ومنها[4] إذا

---

[1] انظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تح: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط:1، 2002م، ص: 16

[2] انظر: قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز البغدادي، تح: د. شريف عبد الكريم النجار وآخرين، دار الأمل، إربد، الأردن، 2011م، مقدمة التحقيق، ص:5.

[3] قواعد المطارحة، ص: 216.

[4] الهاء في قوله "ومنها" عائدة على الجملة، والتقدير: ومن الجملة.

كانت خبرا للمبتدأ، كقولك: (زيد أبوه منطلق) فـ(أبوه منطلق) في موضع رفع؛ لكونه خبرا عن "زيد"، وكذلك: (زيد انطلق أبوه)"[1].

لقد جعل ابن إياز تحت الجملة الواقعة خبرا ثلاثة أنواع من الجمل هي:

أ- جملة خبر المبتدأ:

ومثالها: زيد أبوه منطلق وزيد انطلق أبوه، يقول ابن إياز: "ومنها إذا كانت خبرا للمبتدأ، كقولك: (زيد أبوه منطلق) فـ(أبوه منطلق) في موضع رفعٍ، لكونه خبرا عن "زيد"، وكذلك: (زيد انطلق أبوه)"[2].

ب- جملة خبر كان وأخواتها:

ومثالها: كان زيدٌ أبوه منطلق، وكان زيد قد انطلق أبوه، يقول ابن إياز: "ومنها أن تكون خبرا لـ"كان" وأخواتها، كقولك: (كان زيدٌ أبوه منطلق)، و(كان زيدٌ قد انطلق أبوه)، أو "انطلق" بغير قد تمسكا بظاهر قوله تعالى: ﴿إن كان قميصه قُدَّ من قُبُل﴾"[3].

ت- جملة خبر إن وأخواتها:

ومثالها: إنَّ زيدا أبوه منطلق، وإنَّ زيدا انطلق أبوه، يقول ابن إياز: "ومنها أن تكون خبر "إنَّ" وأخواتها، كقولك: (إنَّ زيدا أبوه منطلق)، و(إنَّ زيدا انطلق أبوه)، وموضعها الرفع"[4].

2- جملة مفعول ظنَّ:

ويقصد بها الجملة الواقعة مفعولا ثانيا لظن وأخواتها، مثل: "أبوه منطلق" في قوله: ظننت زيدا أبوه منطلق، و"انطلق أبوه" في قوله: ظننت زيدا انطلق أبوه. يقول ابن إياز: "ومنها أن تكون مفعولا ثانيا لـ"ظننت" وأخواتها، كقولك: (ظننت زيدا أبوه منطلق)، و(ظننت زيدا انطلق أبوه)، وموضعها النصب"[5].

---

[1] قواعد المطارحة، ص: 216.

[2] المصدر نفسه، ص:216.

[3] المصدر نفسه، ص: 216.

[4] المصدر نفسه، ص: 216.

[5] المصدر نفسه، ص: 217.

3- جملة مفعول أعْلَمَ:

ويراد بها الجملة التي تقع مفعولا ثالثا لـ"أعلمتُ" وأخواتها، يقول ابن إياز: "ما يكون مفعولا ثالثا لـ"أعلمتُ" وأخواتها، كقولك :(أعلمتُ زيدا عمرا أبوه منطلق)، و(أعلمت زيدا عمراً قام أبوه)، وموضعها نصب"[1].

4- جملة الصفة:

يقصد الجملة الواقعة صفة لنكرة، مثل: مررت برجل أبوه منطلق، ومررت برجل انطلق أبوه، يقول ابن إياز: "ومنها أن تكون صفة للنكرة، كقولك: (مررت برجل أبوه منطلق)، و(برجل انطلق أبوه)، وموضعها على حسب إعراب موصوفها في الأنواع الثلاثة"[2].

وبعد التمثيل للجملة الواقعة صفة، أورد ابن إياز مجموعة تنبيهات:

التنبيه الأول: أنه يشترط فيها أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب، كالمثال المذكور، واحترز بذلك عن الأمر والنهي والاستفهام، نحو: (قم)، و(لا تقم)، و(هل تقوم؟) وامتنع ذلك فيها[3].

والتنبيه الثاني: أنه إذا اجتمع للنكرة وصفان: مفرد وجملة، فالأولى تقديم المفرد، مثل: (مررت برجلٍ كريمٍ أبوه تميميٌّ). وأرجع ذلك إلى أصالة المفرد وفرعية المركب، ولظهور الإعراب فيه، وتقديره في الآخر. وأما إذا اجتمع الظرف والجار والمجرور فمرتبتهما بينهما كقولك: (مررت برجلٍ كريمٍ من بني تميم وجهُهُ حسنٌ)، وكقوله تعالى: ﴿وقال رجلٌ مؤمن مِن آل فرعونَ يَكْتُم إيمانَه﴾، وأما إذا اجتمعت الجملة الاسمية والفعلية فالأولى تقديم الاسمية، وكذلك تقديم الجملة التي فعلها مضارع أولى من تقديم ما فعلها ماض[4].

والتنبيه الثالث، تضمن إشارة إلى جواز عطف المفرد على الجملة الوصفية، مثل: (مررت برجلٍ يكتبُ وشاعرٍ)، والمعنى: كاتبٌ وشاعرٌ.

أما التنبيه الرابع فاعترض فيه على مذهب الزمخشري ومكي بن أبي طالب اللذين أجازا دخول الواو على الجملة الوصفية تشبيها لها بالجملة الحالية، يقول: "والرابع: أن

---

[1] قواعد المطارحة، ص: 217.

[2] المصدر نفسه، ص: 217.

[3] المصدر نفسه، ص: 219.

[4] المصدر نفسه، ص: 219.

الزمخشري أجاز في كتابه الموسوم بـ"الفائق" دخول الواو على الجملة الوصفية، وكذا مكي في إعرابه، تشبيها لها بالجملة الحالية، وفيه نظر"[1].

وفي التنبيه الخامس، أشار إلى أن أبا الفتح أجاز في بيت من الحماسة[2] أن يكون ظرف الزمان "إذا" صفة للجثة وهو "سليلة"، واعتبر ذلك تَسَمُّحاً[3]. 15

5- الجملة الحالية:

من الجمل التي لها موقع من الإعراب الجملة الواقعة حالا، مثل: "وأبوه يتحدث) في قوله: مررت بزيد وأبوه متحدث، ومثل: " يتحدث أبوه" في قوله: مررت به يتحدث أبوه؛ يقول: "ومنها أن تكون حالا، كقولك: (مررت بزيد وأبوه متحدث)، و(مررت به يتحدث أبوه)، وقد ذُكر"[4].

6- الجملة المضاف إليها:

هي الجملة التي تضاف إليها الظروف الزمانية من قبيل: يوم، وحين، وذلك مثل: "قام زيد" في قوله: جئتك يومَ قام زيد ، ومثل: :يقدم سعيد" في قوله: " آتيك حين يَقدَمُ سعيدٌ"؛ يقول ابن إياز: "ومنها أن تضاف إليها الظروف الزمانية، كقولك: (جئتك يومَ قام زيد) و(آتيك حين يَقدَمُ سعيدٌ)، فموضعها جر بالإضافة"[5].

7- جملة مقول القول:

من الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة المحكية بعد القول مثل: قلت: جعفرٌ منطلق، يقول ابن إياز: "ومنها الجملة المحكية بعد القول، وموضعها النصب به، كقولك: (قلتُ: جعفرٌ منطلق)، و(قلتُ: انطلق جعفرٌ). قال ابن الخشاب: ولم تحتج هذه الجملة إلى عائد؛ لأنها مفعولة، وليس يلزم في المفعول العائدُ إلا أن يكون خبرا في الأصل"[6].

8- الجملة الواقعة جواب شرط بعد الفاء:

---

[1] قواعد المطارحة، ص: 220.

[2] هو قوله: سَلِيلةُ سَابِقَينِ تَنَاجَلَاهَا***إذا نُسبا يَضُمُّهُما الكُرَاعُ

[3] انظر: قواعد المطارحة، ص: 221.

[4] المصدر نفسه، ص: 221.

[5] المصدر نفسه، ص: 221.

[6] المصدر نفسه، ص: 227.

يقول ابن إياز: "ومنها الجملة المصدرة بالفاء الو اقعة جو ابا للشرط، إذا كانت اسمية أو فعلية، أمرية، أو نهيية، أو مقترنة بـ"قد"، كقولك: (إن تأتني فزيد مُكرَم)، و(إن تأتني فأكرِم زيدا)، و(إن تأتني فلا تُكرم زيدا)، و(إن أكرمتني فقد أكرمت زيدا).

وموضع "الفاء" وما بعدها جزم، بدليل عطف المجزوم عليه، قال تعالى: ﴿مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هادي له ويَذَرُهُمْ﴾، وليس في هذه الجملة عائد إلى ما قبلها؛ لأن "الفاء" حيث كانت في الأصل للعطف والتعقيب؛ ولذلك استعملت هنا، فقام ذلك مقام العائد وأغنى عنه"[1].

9- الجملة الو اقعة بعد حتى:

ومن الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة الو اقعة بعد حتى الابتدائية، يقول ابن إياز: "ومنها الجملة الو اقعة بعد "حتى" التي هي عند الأكثرين حرف ابتداء، ومثالها قول الشاعر:

فيا عَجبا حتى كليبٌ تَسُبُّني***كأن أباها نَهشَلٌ أو مُجاشعُ

وقال آخر:

فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها***بدِجلَةَ حتى ماءُ دِجلةَ أَشْكَلُ

فإن الزجاج و ابن دُرُستويه ذهبا إلى أن "حتى" جارَّة، وموضع الجملة جَرٌّ بها، و أنكر أبو علي ذلك؛ لأنه يفضي إلى تعليق حروف الجر، وهي لا تُعَلَّقُ"[2].

يتضح إذن أن ابن إياز قسم الجمل التي لها محل من الإعراب إلى تسعة أقسام، وخصص لها بابا مستقلا هو "المقدمة الرابعة" من كتابه قواعد المطارحة في النحو، وقد وسم هذه المقدمة بـ"الجمل التي لها محل من الإعراب"، وقد سبقت هذه المقدمة بثلاث مقدمات هي: المقدمة الأولى في أقسام الكلم، والمقدمة الثانية في العوامل، والمقدمة الثالثة في المعمولات؛ وتليت بمقدمة خامسة في الحروف والأدوات.

إن تسمية المقدمة الرابعة بـ"الجمل التي لها محل من الإعراب" دليل واضح على أن ابن إياز عني عناية خاصة بهذا النوع من الجمل قبل ابن هشام و ابن أم قاسم المرادي، مما يعني أن ابن إياز كان له السبق في تناول الجمل التي لها محل من الإعراب في باب مستقل، فعمله يسبق ما قام به ابن هشام بنحو قرن من الزمان.

2.3. الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها عند المرادي :

---

[1] قواعد المطارحة، ص: 228.

[2] المصدر نفسه، ص: 228.

يمكن الحديث عن هذا النوع من الجمل من خلال رسالة ألفها المرادي في هذا الباب ووسمها بـ"الجمل التي لها محل من الإعراب". وسنكتفي بالإشارة إلى هذه الرسالة باقتضاب شديد لسبب وجيه وهو أن عددا من الدارسين والباحثين كشفوا عن أوجه العلاقة بين المرادي و ابن هشام فيما يخص تقسيم الجملة من الناحية الإعر ابية.

لقد جاء في مقدمة تحقيق كتاب "توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك" للمرادي، أن المرادي ألف رسالة في الجمل، و أنه قسم الجمل التي لها محل من الإعراب إلى سبع جمل هي: الجملة الخبرية، والجملة الحالية، والجملة المحكية بالقول، والمضاف إليها، والمعلق عنها العامل، والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب، والو اقعة جو ابا أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء.

وبعد الحديث عن هذا القسم حصر الجمل التي لا محل لها في تسع جمل هي: الابتدائية، والاعتراضية، والصلة، والتفسيرية، وجواب القسم، والو اقعة بين أدوات التحضيض، والو اقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، والو اقعة جو ابا لها، والتابعة لما لا موضع له[1].

لقد ذكر المحقق رسالة المرادي باعتبارها مخطوطة ووصفها بأنها: "مذكرة صغيرة ضمن مجموعة، وهي تشتمل على 13 ثلاث عشر صفحة مخطوطة، مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم 1790"، والملاحظ أن الرسالة حققت مرتين قبل تحقيق كتاب توضيح المقاصد بما يزيد عن ربع القرن، حيث حققها الدكتور محسن مصطفى، ونشرت في مجلة آداب الر افدين العدد السابع سنة 1976م. وحققتها مرة أخرى الدكتورة سهير محمد خليفة ونشرت سنة 1987م.

إن الغاية من الإشارة إلى و اقع هذه الرسالة باقتضاب تتمثل في محاولة فهم بعض الأحكام الصادرة في كتاب "إعراب الجمل وأشباه الجمل" عن ابن هشام وأسبقيته في دراسة الجملة وتقسيمها و إفرادها ببحث مستقل، ومن ثمة إثارة بعض التساؤلات عن أسباب غياب معطيات علمية واضحة وصريحة كان يمكن أن يؤدي استثمارها إلى قول آخر

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:1، 1428هـ - 2008م، ج1، ص: 112.(مقدمة المحقق).

غير الذي قيل. ومن هذه المعطيات أن كتاب "إعراب الجمل وأشباه الجمل" نشر سنة 1989م، أما رسالة المرادي فنشرت قبل ذلك مرتين، المرة الأولى سنة 1976 بتحقيق طه محسن عبد الرحمن بعنوان واضح وجلي هو "الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها"، أي قبل كتاب إعراب الجمل بثلاث عشرة سنة، أما المرة الثانية فكانت سنة 1987 بتحقيق الدكتورة سهير محمد خليفة بعنوان "رسالة في جمل الإعراب"، أي قبل إعراب الجمل بسنتين؟ فكيف يمكن تفسير غياب هذه الرسالة وعدم الإفادة منها في كتاب "إعراب الجمل وأشباه الجمل"؟ وما هي أسباب هذا الغياب؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات ستظل معلقة إلى حين تمحيص المسألة من كل جوانبها والقول فيها بالدليل القاطع والحجة الدامغة.

غير أن ما يمكن أن يستفاد من هذه الرسالة هو أن المرادي عني بدراسة الجملة وتقسيمها بحسب موقعها الإعرابي إلى عدة أنواع، فخصص لها رسالة مستقلة وإن كانت مختصرة.

خاتمة:

حاول هذا البحث إثارة بعض التساؤلات حول بعض الأحكام المتداولة في الدرس النحوي العربي الحديث، ولفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في هذه الأحكام في ضوء بعض المعطيات العلمية الجديدة، وتوافر معطيات نصية مستجدة نتيجة تحقيق النصوص النحوية التراثية. وقد أثيرت هذه التساؤلات من خلال البحث في إشكال الأسبقية في دراسة الجملة وتقسيماتها بين ابن هشام وغيره من النحويين وخاصة منهم ابن إياز والمرادي، ومن خلال مراجعة بعض الآراء الصادرة عن بعض الدارسين في الموضوع. ويمكن إجمال ما توصل إليه البحث فيما يأتي:

- أن جل الدارسين أجمعوا على أن ابن هشام له الأولية والسبق في العناية بالجملة وتقسيماتها، ودراستها في مباحث مستقلة عن أبواب النحو ومسائله.

- تبين أن الكثير من النحويين أدلوا بدلوهم في الحديث عن الجملة وأقسامها قبل ابن هشام، وأن ابن هشام كان له الفضل في جمع ما تفرق من آرائهم وعرضها عرضا منظما.

- اتضح أن ابن إياز والمرادي بالتحديد عنيا بدراسة الجملة و أفرد لها كل منهما حيزا مستقلا، فابن إيازخصها بالمقدمة الرابعة من كتابه، والمرادي خصها برسالة مستقلة.

- أن العناية بتحقيق النصوص النحوية ونشرها ودراستها كفيل بأن يكشف عن حقائق علمية جديدة وأن يفتح الباب لإعادة النظر في الموجود المتداول من الآراء والأحكام وفق معطيات علمية تسندها الأدلة الدامغة والقرائن البينة.

قائمة المصادروالمراجع:

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخرالدين قباوة، دارالقلم، حلب، ط:5، 1989م.

- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دارالجيل، بيروت، 1409 هـ / 1989 م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دارسعد الدين للطباعة، ط:1، 1421هـ/ 2000م.

- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط: 2 1428هـ/2007 م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان،دارالفكر العربي، ط:1، 1428هـ / 2008م.

- الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، د.أميرة علي توفيق، مكتبة الزهراء، مصر، 1971م.

- الجملة العربية: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، د.حسين منصورالشيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط:1، 2009م.

- الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:2، 2001م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ / 1998 م.
- رسالة في جمل الإعراب، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. سهير محمد خليفة، ط:1، 1987.
- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط:1، 2002م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط:1، 1422هـ/2001 م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: إياد محمد الغوج، و د. جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، 1434هـ - 2013 م.
- قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز البغدادي، تحقيق: د.يس أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النجار، د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، 2011م.
- كتاب الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط:2، 1996م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعرابٌ، معانٍ، قراءات) الحافظ المقرئ المنتجَب الهمذاني،حقق نصوصه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط:1، 1427هـ/2006م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، تحقيق: الدكتورياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000 م.
- اللمحة في شرح الملحة، أبو بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة،ط:1، 1424هـ/2004م.
- المحصول في شرح الفصول، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، تحقيق: محمد صفوت محمد علي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت، ط: 5، 1979م.

- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط:1، 1993م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان،دار الرشيد، العراق، 1982م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط:1، 1426هـ/ 2005م.